قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" وتطبيقاتها في تعزيز الأمن الفكري

دراسة تأصيلية تحليلية

الباحث: عبد الله بن هادي بن علي الهاجري

باحث دكتوراه، قسم الفقه، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المملكة العربية السعودية

Stu.iu.edu.sa@461001427

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر القاعدة الفقهية الكبرى "اليقين لا يزول بالشك" في ترسيخ الأمن الفكري، من خلال دراسة أصولها النظرية وتطبيقاتها العملية في مواجهة التحديات الفكرية المعاصرة. وقد تناول البحث التعريف الدقيق لمفهومي اليقين والشك لغة واصطلاحًا، وبيّن الأساس الشرعي للقاعدة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول، مؤكّدًا أن الشرع الحنيف بنى أحكامه على الثابت المتيقَّن، ولم يلتفت إلى الظنون العارضة والشكوك الطارئة.

ثم عُرضت تطبيقات القاعدة في تعزيز الأمن الفكري، حيث تم توظيفها في الرد على الشبهات الفكرية والإشاعات المغرضة، وفي ضبط التعامل مع النظريات الوافدة والأفكار الملتبسة، وفي تحصين الشباب من دعاوى التشكيك والانحراف. وأظهر البحث أن هذه القاعدة الفقهية ليست مقتصرة على مسائل الطهارة والعبادات، بل هي منهج رباني شامل يمكن أن يُستثمر في بناء الحصانة الفكرية للمجتمع وحماية ثوابته العقدية والقيمية.

وقد خلص البحث إلى أن قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" تمثل أصلًا شرعيًا جامعًا يُرسّخ الاستقرار النفسي والطمأنينة الفكرية، ويحفظ للمسلم هويته في مواجهة موجات التضليل والشبهات. كما أبرز ضرورة تفعيلها تربويًا وإعلاميًا وقانونيًا لحماية وعي الشباب، وتعزيز الثقة بالثوابت الشرعية، وصيانة الأمن الفكري للأمة.

الكلمات المفتاحية: الفقه الإسلامي، القواعد الفقهية، المشقة، التيسير، التخفيف الشرعي.

Abstract:

This research aims to highlight the impact of the major Islamic legal maxim **"Certainty is not overruled by doubt"** in strengthening intellectual security, by studying its theoretical foundations and practical applications in addressing contemporary ideological challenges. The study defines the concepts of *certainty* and *doubt* both linguistically and technically, and clarifies the Sharia basis of the maxim through the Qur'an, Sunnah, scholarly consensus, and rational evidence, affirming that Islamic rulings are built upon established certainties and do not give weight to fleeting doubts or incidental suspicions.

The research then explores the applications of this maxim in promoting intellectual security, showing how it is used to refute ideological misconceptions and malicious rumors, regulate engagement with foreign theories and ambiguous ideas, and protect youth from campaigns of skepticism and deviance. The study demonstrates that this legal maxim is not limited to issues of purity and worship, but is a comprehensive divine method that can be utilized in building the intellectual immunity of society and protecting its doctrinal and moral foundations.

The study concludes that the maxim *"Certainty is not overruled by doubt"* represents a fundamental Sharia principle that fosters psychological stability and intellectual reassurance, preserving the Muslim's identity in the face of waves of misinformation and doubts. It also stresses the necessity of activating this maxim in educational, media, and legal frameworks to protect youth awareness, reinforce confidence in religious constants, and safeguard the intellectual security of the Muslim Ummah

Keywords: Islamic Jurisprudence, Legal Maxims, Hardship, Facilitation, Legal Alleviation.

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وجعل شريعته شاملة لمصالح العباد في دينهم ودنياهم، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن القواعد الفقهية الكبرى تمثل مَعلمًا بارزًا من معالم الفكر الإسلامي؛ إذ تجمع بين العمق العلمي والوظيفة العملية، وتُسهم في ضبط الاستنباط، ورد الجزئيات إلى كلياتها. ومن أبرز هذه القواعد التي حازت إجماع العلماء، قاعدة: "اليقين لا يزول بالشك"، التي قررها الفقهاء أصلًا في الطهارات والعبادات والمعاملات، غير أنها تتجاوز حدود الفقه العملي لتصبح منهجًا عامًا في التفكير والسلوك، يؤسس لبناء متوازن قائم على الثوابت، ويُبقي المسلم في دائرة الاستقرار والطمأنينة بعيدًا عن أوهام الشكوك واضطراب الظنون.

وفي زمن تتلاطم فيه أمواج الشبهات، وتتصاعد فيه حملات التشكيك في الثوابت العقدية والقيمية، وتنتشر فيه الإشاعات عبر الوسائط الرقمية انتشار النار في الهشيم، يصبح استدعاء هذه القاعدة ضرورة فكرية وتربوية، لحماية العقول وصيانة القلوب، وتعزيز الأمن الفكري الذي هو حصن الأمة وحارس هويتها.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس: كيف يمكن توظيف القاعدة الفقهية "اليقين لا يزول بالشك" في تعزيز الأمن الفكري، وحماية الثوابت من الشبهات الفكرية والإشاعات المضللة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس جملة من الأسئلة الفرعية، منها:

1- ما حقيقة هذه القاعدة من حيث التأصيل اللغوي والاصطلاحي والشرعي؟

2- ما الأدلة التي اعتمد عليها العلماء في تقريرها؟

3- ما التطبيقات الممكنة لهذه القاعدة في مجال الفكر، بجانب مجال الفقه العملي؟

4- كيف تُسهم هذه القاعدة في تحصين الشباب من الانحرافات الفكرية والنفسية؟

5- ما الاستراتيجيات التربوية والإعلامية والقانونية التي يمكن أن تنبثق من هذه القاعدة لتعزيز الأمن الفكري في واقعنا المعاصر؟

أهداف البحث وأهميته

يهدف هذا البحث إلى تأصيل القاعدة وبيان مكانتها، ثم استكشاف أبعادها الفكرية، وإبراز أثرها

في حماية العقل المسلم من التيه والاضطراب. كما يهدف إلى تقديم تصور متكامل لتفعيلها في ميادين التربية والإعلام والثقافة، بما يضمن استقرار المجتمع وصيانة هويته. وتكمن أهمية البحث في أنه يصل بين التراث الفقهي العميق، والواقع الفكري المتجدد، ليؤكد أن الشريعة الإسلامية صالحة لمعالجة قضايا العصر وتحدياته.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في معالجة موضوعه على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء النصوص الشرعية المتعلقة بالقاعدة، وأقوال العلماء المفسرة لها، ثم تحليل مضامينها وربطها بالتطبيقات الفكرية المعاصرة. كما استُخدم المنهج الوصفي في تتبع الظواهر الفكرية المهددة للأمن الفكري، وبيان كيفية مواجهة القاعدة لها، بالإضافة إلى المنهج المقارن في عرض بعض النماذج الفكرية والنظريات الحديثة التي تصادم الثوابت، ومناقشتها على ضوء القاعدة الشرعية.

خطة البحث:

وقد توزعت مادة البحث على مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: تناول التأصيل النظري للقاعدة، من خلال التعريف باليقين والشك، وشرح القاعدة شرحًا إجماليًا، وذكر أدلتها من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

المبحث الثاني: خُصص لتطبيقات القاعدة في تعزيز الأمن الفكري، حيث عُرض أثرها في الرد على الشبهات الفكرية، وتفنيد الإشاعات، وضبط التعامل مع النظريات الوافدة، ومواجهة الحملات الإعلامية المشككة، مع التركيز على دعم الشباب وتحصينهم باليقين العلمي والشرعي.

وأرجو أن يكون هذا البحث محاولة متواضعة لإبراز القيمة المنهجية لقاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، وتأكيد دورها في بناء عقلية متوازنة وفكر راسخ يواجه التحديات بروح مطمئنة ونفس واثقة. ولعل ما يقدمه هذا العمل يسهم في تجديد النظر في القواعد الفقهية، وإبراز قدرتها على الإسهام في معالجة قضايا الفكر المعاصر، تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: في بيان قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بقاعدة "اليقين لا يزول بالشك" لغة واصطلاحا.

أولا: التعريف اللغوي لليقين:

إن دلالات الجذر اللغوي لكلمة "اليقين" (ي-ق-ن) تدور حول الثبات والعلم الراسخ؛ وقد وردت له في معاجم اللغة العديد من المعاني والتي من أهمها:

1- العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر وهو المعنى الأكثر استعمالا؛ حيث يأتي اليقين في مقابلة الشك مباشرة فينفيه ويزيله؛ فاليقين ليس مجرد معرفة بل هو معرفة تصل إلى درجة من الوضوح تزول معها كل الاحتمالات الأخرى[1].

2- الاستقرار والثبوت؛ فضرب العرب المثل بقولهم: "يَقَنَ الماءُ في الحوض"، أي سكن واستقر فيه بعد حركته وتموجه[2]، ومن هذا المعنى الحسي تم استعارة اللفظ ليدل على المعنى المعنوي، وهو استقرار العلم في القلب وثبوته بحيث لا تعتريه شبهة ولا يخالطه اضطراب.

3- طمأنينة القلب على حقيقة الشيء، وهذا المعنى يمثل الأثر النفسي لليقين؛ فعندما يصل العلم إلى درجة اليقين، فإنه يورث في النفس سكونا وطمأنينة ويزيل عنها القلق الناتج عن التردد والجهل، وقد تم تعريف اليقين بهذا الأثر فقيل إنه "طمأنينة القلب على حقيقة الشيء"[3].

ثانيا: التعريف اللغوي للشك،

(1) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م، (ص ١٦٠١)؛ وانظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، (٦ / ٢٢١٩).

(2) التعريفات للجرجاني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، (ص ٢٨٠)؛ وانظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، (ص ١١٦).

(3) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، للحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، (١ / ١٩٣).

يأتي الشك في اللغة في مقابل اليقين تماما فهو نقيضه وخلافه[1]؛ فإذا كان اليقين ثبوتا واستقرارا وعلما فإن الشك هو تردد واضطراب وجهل؛ وهذه المقابلة اللغوية هي أساس القاعدة الفقهية، حيث لا يمكن للشك بطبيعته المترددة أن يزيل اليقين بطبيعته الثابتة.

ثالثا: المعنى الاصطلاحي لليقين.

يأتي اليقين في الاصطلاح الشرعي بمعنى الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع[2]؛ وهذا التعريف يشتمل على قيود مهمة؛ فكونه اعتقادا جازما يخرجه عن الظن والشك والوهم، وكونه ثابتا يعني أنه راسخ لا يتزعزع، وكونه مطابقا للواقع يخرجه عن الجهل المركب، وهو الاعتقاد الجازم غير المطابق للحقيقة؛ وقد تم تعريفه بناء على منشئه وأثره، فقيل هو: "العلم المستقر في القلب لثبوته عن سبب متعين لا يقبل الانهدام"[3].

وليس المراد باليقين في هذه القاعدة العلم القطعي بنسبة 100% في كل مسألة، بل يراد به غالبا الأمر الثابت سابقا والذي يبنى عليه بمقتضى الاستصحاب؛ فالطهارة الثابتة بيقين وشغل الذمة بالدين الثابت بيقين، وعقد الزوجية الثابت بيقين، كلها أمور متيقنة يتم استصحاب حكمها ولا يتم الالتفات إلى الشك الطارئ عليها.

رابعا: المعنى الاصطلاحي للشك.

فالشك في الاصطلاح هو التردد في طرفي الوجود والعدم على التساوي[4]، وقد عرفه الأصوليون بتعريف قريب فقالوا هو "ما استوى طرفاه وهو الوقوف بين الشيئين بحيث لا يميل القلب إلى أحدهما"[5]، وبهذا يختلف الشك عن الظن الذي فيه ترجيح لأحد الطرفين، وعن الوهم الذي هو إدراك الطرف المرجوح.

ولكن الشك المعتبر في هذه القاعدة والذي لا يتم العمل به هو الشك الذي لا يستند إلى دليل معتبر وهو الشك الطارئ على يقين سابق؛ فلو شك الإنسان في طهارته بعد أن كان متيقنا منها فهذا الشك

(1) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ، (١٣ / ٤٥٧)؛ وانظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ، (ص ١٢٢٠).

(2) الكليات معجم في المصطلحات، للكفوي، (ص ٩٧٩).

(3) انظر: قاعدة اليقين لا يزول بالشك، د/ يعقوب عبد الوهاب الباحسين، (ص ٣١).

(4) قواعد ابن الملقن، لابن الملقن، دار ابن القيم للنشر، عام النشر: ١٤٣١هـ، (١ / ٢١١).

(5) التعريفات، للجرجاني، (ص ١٣٤)؛ وانظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم، (ص ٧٣)؛ وغمز عيون البصائر، للحموي، (١ / ١٩٣).

الطارئ لا يرفع اليقين السابق.

وهكذا يتضح من خلال التعريفات اللغوية والاصطلاحية أن هذه القاعدة تقوم على أساس منطقي يقوم على كون أن الحالة المستقرة والثابتة وهي اليقين لها قوة أصلية لا يمكن لطارئ متردد وضعيف وهو الشك أن يزيلها أو ينقضها.

المطلب الثاني: شرح قاعدة اليقين لا يزول بالشك شرحا إجماليا.

إن قاعدة اليقين لا يزول بالشك أصل عظيم من أصول الشريعة، ومعناها أن الأمر الثابت على وجه الجزم لا يرتفع حكمه لمجرد شك يطرأ عليه فيما بعد[1]؛ فالأصل في الشرع بناء الأحكام على اليقين الثابت لا على الشكوك العارضة والظنون؛ ذلك أن اليقين أصل قوي مستقر والشك طارئ ضعيف، ولا يصح عقلا ولا شرعا أن يزيل الضعيف القوي[2].

والعمل بهذه القاعدة يجري من خلال العمل بقاعدة استصحاب الأصل، وهو استدامة الحكم الثابت في الماضي وبقاؤه في الحاضر ما لم يقم دليل يقيني على تغييره[3]؛ فمن تيقن العبد الطهارة في وقت ثم عرض له شك في انتقاضها فإن الأصل هو بقاؤه على طهارته؛ لأنها هي اليقين الثابت الذي يستصحب حكمه، وأما الشك الذي طرأ عليه فلا يلتفت إليه ويجب طرحه[4]؛ وكذلك من شك في عدد ركعات صلاته فإنه يبني على العدد الأقل؛ لأنه القدر الذي تيقن من فعله[5].

وتظهر الحكمة من تقرير هذا الأصل في تحقيق الاستقرار والطمأنينة في حياة المسلم ورفع الحرج والمشقة عنه، لا سيما في باب العبادات التي يكثر فيها الوسواس[6]؛ كما أنها تضبط أبواب المعاملات

---

(1) انظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم، (ص ٥٦).

(2) انظر: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، د/ محمد بكر إسماعيل، (ص ٥٣)؛ والقواعد الفقهية، د/ علي أحمد الندوي، (ص ٣١٨).

(3) انظر: القواعد الفقهية، د/ محمد بكر إسماعيل، (ص ٥٨-٦٠).

(4) ورد مثال الطهارة في: صحيح البخاري، حديث رقم (١٣٧)، وشرحه ابن بطال في شرح صحيح البخاري، (١ / ٢٢٥).

(5) دليل الطالب لنيل المطالب، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت 1033هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1425هـ / 2004م، ص41.

(6) انظر: قاعدة (اليقين لا يزول بالشك) وتطبيقاتها الفقهية، ماجد معوض مبروك، (ص ٢٨٩)؛ والقواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، د/ محمد بكر إسماعيل، (ص ٥٧).

والقضاء فيتم حفظ الحقوق وصيانة الذمم حيث أن الأصل براءة الذمة حتى يثبت انشغالها بيقين.

المطلب الثالث: أدلة قاعدة اليقين لا يزول بالشك.

وقد استدل أهل العلم على هذه القاعدة بالكثير من الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أولا: الاستدلال بالكتاب الكريم.

قد جاءت الكثير من الآيات القرآنية التي تذم الظن الباطل وتدعو للعمل باليقين الثابت والتي منها: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: 28]، ووجه الاستدلال من الآية، كما بيّن الإمام الشوكاني، أنه إذا كان الظن -وهو مرتبة أعلى من الشك- لا يغني ولا يقوم مقام الحق الثابت، فإن الشك الذي هو أضعف منه أولى بأن يتم هدره ولا نلتفت إليه في مقابلة اليقين[1].

ثانياً: الاستدلال بالسنة النبوية.

تعد السنة النبوية هي المصدر المباشر الذي أخذت منه القاعدة، حيث وردت نصوص نبوية صريحة هي أصل في هذا الباب:

منها: حديث الشك في عدد ركعات الصلاة، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ...»[2]، وهذا الحديث نص قاطع في الأمر بطرح الشك والعمل باليقين، وقد وصفه الإمام النووي بأنه صريح في وجوب البناء على اليقين [3].

ومنها: حديث الشك في انتقاض الوضوء، وهو أن رجلا شكا إلى النبي ﷺ أنه يُخيَّل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لَا يَنْفَتِلْ - أَوْ لَا يَنْصَرِفْ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»[4]؛ وقد اعتبر العلماء هذا الحديث أصلاً من أصول الإسلام؛ لأنه يؤصل للمسلم طريقة التعامل مع الشكوك العارضة وذلك بالبقاء على اليقين السابق وهو الطهارة وعدم تركه إلا بيقين جديد يدل على انتقاضه[5].

---

(1) انظر: فتح القدير، للشوكاني، (٥ / ١٣٤).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث رقم (٥٧١).

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، (٥ / ٥٨).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، حديث رقم (١٣٧)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، حديث رقم (٣٦١).

(5) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (١ / ٢٢٥)؛ وشرح السنة، للبغوي (١ / ٣٥٤).

ثالثا: الإجماع والمعقول.

فقد استقر العمل بهذه القاعدة في سائر الأعصار والأمصار حتى صارت من المسلمات، وقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع عليها، ومنهم الإمام القرافي الذي صرح بقوله: هذه القاعدة مجمع عليها [1].

وقد شهد العقل لصحة هذه القاعدة؛ فاليقين بطبيعته حكم قطعي ثابت والشك أمر متردد ضعيف ومن بديهيات العقل أن الثابت القوي لا يزول لمجرد طروء أمر ضعيف متردد عليه[2].

(1) الفروق، للقرافي، (١ / ١١).

(2) انظر: القواعد الفقهية، د/ علي أحمد الندوي، (ص ٣١٨)؛ والمدخل الفقهي العام، للزرقا، (٢ / ٩٦٧).

المبحث الثاني: تطبيقات قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" في تعزيز الأمن الفكري، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الرد على الشبهات الفكرية بالحفاظ على الأصول الشرعية المتيقنة.

يمثل الأمن الفكري حالة الطمأنينة التي يستشعرها الفرد والمجتمع تجاه منظومته العقدية والقيمية، وهو شعور بالاستقرار ينبع من وضوح المبادئ ورسوخ القناعات المستمدة من مصادر التشريع الصافية[1]، وهذا الأمن شأنه شأن أي أمن آخر عرضة للمهددات والأخطار التي تسعى إلى زعزعته؛ ولعل أخطر هذه المهددات وأشدها خطرا على العقول والقلوب هو سلاح الشبهات الفكرية؛ تلك الأطروحات والأسئلة المضللة التي يتم إلقائها في ساحة الفكر بهدف خلخلة الثوابت وزرع الشك في المسَلَّمات وإحداث اضطراب منهجي يؤدي إلى الانحراف الفكري والغلو أو التفريط[2].

وفي مواجهة هذا الخطر قد منحت الشريعة الإسلامية العقل المسلم هذه القاعدة الراسخة والتي تمثل حائط صد أمام جميع الشبهات الفكرية، ألا وهي قاعدة اليقين لا يزول بالشك؛ فهذه القاعدة لا يقتصر أثرها على فروع الفقه العملي بل تمتد لتكون أصلا منهجيا في بناء التصورات وحماية المعتقدات؛ فإذا كانت الأصول الشرعية هي اليقين الذي ينطلق منه المسلم، فإن الشبهات الفكرية ما هي إلا شكوك طارئة تحاول أن تنال من ذلك اليقين، وبذلك يظهر أثر هذه القاعدة العظيمة كمنهج رباني في الرد على الشبهات وذلك من خلال الحفاظ على الأصول الشرعية المتيقنة وطرح ما يعارضها من شكوك وظنون.

أولا: طبيعة الشبهات الفكرية وخطرها المتجدد:

إن الشبهة في أصلها اللغوي تدل على الالتباس والمشاكلة، حيث يشبه الباطل الحق في الظاهر فيقع اللبس والإشكال [3].

واصطلاحا يتم تعريف الشبهة بأنها: الأمر الملتبس الذي لا يدرى أحق هو أم باطل [4]، وهي

---

(1) الحارثي، زيد بن زايد، "إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، 2008م، ص 33.

(2) عبد القادر، بسمات محمد عمر، "الشبهات وخطورتها على العقيدة الإسلامية"، مجلة القلزم للدراسات الإسلامية، العدد الأول، مارس 2021م، ص 36.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 503، كما ورد في: عبد القادر، بسمات محمد عمر، "الشبهات وخطورتها على العقيدة الإسلامية"، ص 35.

(4) غنايم، محمد نبيل، "شبهات حول التشريع الإسلامي"، أضواء الشريعة، الرياض، ج 14، 1403هـ، ص 281.

تصور يمنع صاحبه من القناعة التامة بأمر ما لعدم وضوحه، بغض النظر عن صدق هذا التصور أو خطئه[1]؛ ويتضح من ذلك أن الشبهة تكون بين الحق الواضح والباطل الصريح، فتستغل مساحات الاشتباه والتأويل لتلبس الباطل ثوب الحق وتقدم الخطأ في صورة الحقيقة مما يجعلها أداة فعالة في إضلال من قل علمه أو ضعف يقينه.

إن خطورة الشبهات لا تكمن فقط في كونها أفكارا خاطئة بل في منهجيتها التشكيكية التي لا تهدف إلى بناء معرفة بديلة بقدر ما تهدف إلى هدم المعرفة القائمة؛ فهي لا تقدم يقينا مقابل يقين بل تسعى إلى استبدال اليقين بالشك والطمأنينة بالقلق والاستقرار بالاضطراب، وهذا الأثر النفسي والمنهجي هو أخطر ما فيها؛ حيث أنها تفتح الباب أمام الفوضى الفكرية التي تجعل الفرد خاصة فئة الشباب فريسة سهلة للتيارات المتطرفة أو الإلحادية[2]؛ فالشبهة إذا تمكنت من القلب أورثته مرضا فإن لم يتداركها صاحبها بالعلم الراسخ واليقين الثابت وصلت بصاحبها إلى الزيغ والهلاك.

والشبهات غير مختصة بعصر دون غيره بل هي سلاح قديم متجدد استخدمه أعداء الإسلام منذ أول الإسلام؛ فقد أثار المشركون الشبهات حول القرآن الكريم فوصفوه بأنه أساطير الأولين[3]، وشككوا في بشرية الرسول ﷺ وأنكروا البعث؛ ثم جاءت الفرق الباطنية التي قامت على تأويل النصوص تأويلا فاسدا يصرفها عن ظاهرها المتيقن إلى معان باطلة مشكوكة[4].

وفي العصر الحديث ومع ثورة الاتصالات والفضاء الرقمي المفتوح وجدت الشبهات بيئة مناسبة للانتشار بسرعة لم يسبق لها مثيل[5]، فقد أصبح يتم بثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في صور جذابة ويتم عرضها بأساليب خادعة توهم بالمنهجية العلمية أو العقلانية، حيث تستهدف عقول الشباب الذين يفتقرون إلى الحصانة العلمية الكافية للتمييز بين الحق والباطل[6]، وهذا ما يجعل مهمة تحصين

(1) المرجع السابق، ص 182.

(2) الهماش، متعب بن شديد بن محمد، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، 1430هـ، ص 22.

(3) عبد القادر، بسمات محمد عمر، "الشبهات وخطورتها على العقيدة الإسلامية"، ص 37.

(4) الخطيب، محمد الخطيب، "الحركات الباطنية في العالم الإسلامي"، مكتبة الأقصى، عمان، ط2، 1402هـ، ص 21.

(5) الربيع، أحمد إبراهيم، "شبكات التواصل الاجتماعي وتنمية الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي السعودي"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، 2019م، ص 46.

(6) المرجع السابق، ص 47.

الأمن الفكري اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ثانيا: الأصول الشرعية اليقينية.

وفي مقابل هذه الشكوك قد أقامت الشريعة الإسلامية بناءها على الأصول الشرعية اليقينية، وهي مجموعة المبادئ والثوابت والقطعيات التي لا تحتمل الشك ولا تقبل الجدال، وتمثل أساس الدين الذي لا يقوم إلا به؛ وهذه الأصول هي اليقين الذي يجب على المسلم أن يعتصم به وهي المرجع الآمن الذي يرد إليه كل ما تشابه من الأمور ويمكن إجمال هذه الأصول في المصادر التالية:

- النصوص المحكمة[1] من القرآن والسنة الصحيحة، وهي النصوص واضحة الدلالة التي لا تحتمل إلا معنى واحدا، وتعرف بأم الكتاب التي يرد إليها المتشابه؛ قال تعالى: ﴿هوَ الَّذي أَنزَلَ عَلَيكَ الكتَابَ منه آيَات مّحكَمَات هنَّ أمّ الكتَاب وَأخَر متَشَابهَات﴾ [آل عمران: 7]، وهذه المحكمات هي أصل اليقين في العقائد والعبادات والأخلاق الكبرى؛ فمضمون هذه الآية وفحواها من وجوب رد المتشابه إلى المحكم وحمله على معناه دون حمله على ما يخالفه.[2]
- **أصول العقيدة وثوابتها:** وتتمثل في أركان الإيمان الستة وعلى رأسها توحيد الله تعالى بأقسامه الثلاثة، وما يقتضيه من الولاء والبراء؛ فهذه الأصول تمثل اليقين الاعتقادي الذي تقوم عليه هوية المسلم، وهي الحصن الذي يحميه من الانجرار إلى الشرك أو الإلحاد أو البدع[3].
- **القطعيات من الإجماع:** وهو ما أجمعت عليه الأمة من لدن الصحابة رضوان الله عليهم في أمور الدين المعلومة بالضرورة كوجوب الصلوات الخمس وحرمة الخمر، وغير ذلك من الأحكام القطعية التي لا يسع مسلما جهلها أو إنكارها.[4]

وهذه الأصول بمجموعها تشكل اليقين في القاعدة الفقهية؛ فالمسلم لا يبدأ رحلته الفكرية من فراغ

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ (147/1).

(2) أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت 370هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1994م (4/2).

(3) الهمامي، طالب بن أحمد وآخرون، "أثر مقررات المناهج الشرعية بجامعة نجران في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 264، أكتوبر 2023م، ص 120.

(4) الإجماع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المحقق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م، ص10

أو شك، بل يبدأ من قاعدة صلبة من الحقائق اليقينية التي تلقاها من الوحي المعصوم؛ وهذا اليقين هو رأس ماله الفكري وهو الأصل الذي يجب عليه الحفاظ عليه واستصحابه في كل ما يعرض له من أفكار ونظريات.

ثالثا: تفعيل القاعدة كمنهجية للرد على الشبهات.

وهنا يأتي الدور الرئيسي لقاعدة اليقين لا يزول بالشك لتكون المنهجية العملية في التعامل مع الشبهات الفكرية؛ فالعلاقة بين الأصول الشرعية اليقينية والشبهات الفكرية هي بعينها العلاقة بين اليقين والشك التي تعالجها القاعدة.

فالأصل وهو اليقين وهو ما استقر في نفس المسلم من عقائد وثوابت وأحكام قطعية، وهذا هو الأصل الثابت والمتقرر سلفا.

والطارئ وهو الشك، وهي الشبهة التي تلقى عليه من مصدر خارجي وهي بطبيعتها ملتبسة غامضة ومثيرة للشك ولا ترقى أبدا إلى قوة اليقين أو وضوحه.

فيكون المنهج الشرعي الصحيح هو تطبيق القاعدة مباشرة فلا يجوز للمسلم أن يترك يقينه الثابت المستقر في الأصول لمجرد شبهة طارئة؛ فكما أن المتيقن من طهارته لا يترك يقينه لشك طارئ في الحدث كذلك المتيقن من أصول دينه لا ينبغي له أن يتركها أو يتزلزل إيمانه بها لمجرد شبهة فكرية يسمعها أو يقرأها، فالواجب الشرعي هو طرح الشك والبناء على اليقين[1].

وهذا المنهج لا يدعو إلى الجمود الفكري أو رفض النظر العقلي بل هو منهج وقائي يحمي العقل من السقوط في الفوضى؛ فهو يؤسس لأولوية منهجية واضحة فلا ينتقل عن اليقين إلا بيقين أقوى منه أو مساو له أما الشك فلا يلتفت إليه؛ والشبهة مهما كانت قوية فلا تعدو كونها شكا فلا تملك القوة لرد اليقين المستمد من الوحي.

رابعا: خطوات عملية للحفاظ على اليقين في مواجهة الشك.

إن تطبيق هذه القاعدة في تعزيز الأمن الفكري يتطلب استراتيجية متكاملة تقوم على عدة خطوات مبنية على القاعدة ومقاصدها:

1- التربية على اليقين، إن أولى خطوات مواجهة الشك هي ترسيخ اليقين وهذا يتطلب من المؤسسات التربوية والتعليمية، بدءا من الأسرة والمدرسة وانتهاء بالجامعة، فالعناية بتدريس الأصول الشرعية

(1) التمر، محمد سرحان، "قاعدة اليقين لا يزول بالشك"، مجلة الآداب، جامعة ذمار، العدد 5، 2009م.

والعقائد الصحيحة بأسلوب يغرس اليقين في النفوس[1]، فلا بد من تقديم العقيدة الإسلامية بأدلتها العقلية والنقلية وبيان كمال الشريعة ومحاسنها حتى ينشأ الفرد على قاعدة صلبة من العلم والمعرفة التي تجعله مطمئنا لدينه واثقا من أصوله، وهذا هو الجانب الوقائي الذي يمثل بناء اليقين قبل أن يطرأ عليه الشك، فهذه هي مرحلة التأسيس والترسيخ.

2- التمييز بين الشبهة والسؤال، فلا يعني طرح الشكوك إغلاق باب السؤال المشروع، فالإسلام دين يحث على التفكر والتدبر وطلب العلم، قال تعالى: ﴿فَاسأَلوا أَهلَ الذِّكر إن كنتم لَا تَعلَمونَ﴾ [النحل: 43]، ولكن هناك فرق رئيسي بين سؤال المتعلم وشبهة المشكك، فسؤال المتعلم ينطلق من الرغبة في زيادة اليقين وهدفه الوصول إلى الحق، أما شبهة المشكك فتنطلق من الهوى أو الجهل وهدفها زرع الشك والبلبلة[2]، والتربية على هذا التمييز تجعل الفرد قادرا على التعامل مع كل نوع بما يناسبه، فيطلب العلم للرد على السؤال ويطرح الشبهة ويعرض عنها عملا بمنهج اليقين.

3- الرجوع إلى أهل العلم الراسخين، إن منهج قاعدة اليقين لا يزول بالشك يقتضي عدم الخوض في الشبهات بشكل فردي لمن لا يملك الأدوات العلمية الكافية، فالقاعدة تأمر بالبناء على اليقين وهذا اليقين يتمثل في الثقة بمنهج أهل العلم الراسخين الذين ورثوا علم الكتاب والسنة، فعندما تعرض شبهة على شاب فإن المنهج الصحيح ليس الانجرار وراءها ومحاولة تفنيدها بعقله المجرد بل التمسك بيقينه الأصلي، ورد هذه الشبهة إلى أهل الاختصاص القادرين على كشف زيفها وبيان بطلانها بأدلتها وهذا من أعظم تطبيقات القاعدة في الواقع المعاصر.[3]

4- تنمية مهارات التفكير الناقد، فالتربية على التفكير الناقد لا تتعارض مع منهج القاعدة بل تخدمه، فالتفكير الناقد هو مجموعة من المهارات العقلية التي تمكن الفرد من فحص الدعاوى وتقييم الأدلة وكشف المغالطات المنطقية[4]، وعندما يمتلك الشاب هذه المهارة فإنه يستطيع أن يحلل هذه الشبهة

(1) الشريفين، عماد عبدالله وآخرون، "تعزيز الأمن الفكري في محتوى المناهج التعليمية: دراسة نظرية"، مجلة البحوث الأمنية، العدد 60، 2015م، ص 141.

(2) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، 1430هـ، ص 12.

(3) انظر: الدر الثمين والمورد المعين (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)، محمد بن أحمد ميارة المالكي، المحقق: عبد الله المنشاوي، الناشر: دار الحديث القاهرة، سنة النشر: 1429هـ - 2008م، ص574.

(4) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، 1430هـ، ص 24.

المطروحة عليه، فيكتشف أنها غالبا ما تقوم على مقدمات باطلة أو استدلالات فاسدة أو نقل مبتور أو قياس مع الفارق[1]، وبهذا يتحول التفكير الناقد إلى أداة لكشف أن الشك المطروح وهي الشبهة هو في حقيقته ضعيف لا أساس له مما يقوي لديه اليقين الذي هو عليه ويجعله يطرح الشبهة عن قناعة وبرهان.

المطلب الثاني: تفنيد الإشاعات الفكرية المشككة دون الانجرار إلى تضليل.

تمثل الإشاعة الفكرية أحد أخطر الأسلحة الموجهة لهدم استقرار المجتمعات وتهديد أمنها الفكري، فهي تختلف عن الشبهة العقلية المجردة بكونها تحمل طابع الخبر والمعلومة، وتتخذ من سرعة الانتشار وقوة التأثير النفسي وسيلة لإثارة البلبلة والتشكيك في الثوابت[2]، والإشاعة في أصلها ليست إلا خبرا مختلقا أو محرفا، يتم نشره في أوساط المجتمع وهو عار عن أي دليل يقيني، وهدفه الأساسي هو التشكيك في القناعات الراسخة وإحلال الشك محل اليقين[3]، وفي عصرنا الرقمي قد وجدت الإشاعة في وسائل التواصل الاجتماعي فضاء مفتوحا وميدانا مناسبا لممارسة دورها التضليلي حيث تنتقل المعلومة المغلوطة بسرعة فائقة حيث تتجاوز كل الحدود لتصل إلى عقول وقلوب الملايين في لحظات مما يجعل خطرها أشد وأثرها أعمق[4].

وأمام كثرة الأخبار المشككة والمعلومات المضللة تظهر مدى الحاجة إلى منهجية شرعية متينة للتعامل معها، منهجية لا تكتفي برد الباطل فحسب بل تحرص على ألا تقع هي نفسها في فخ التضليل المضاد، وهنا تظهر عظمة التشريع الإسلامي في تقديمه لقاعدة "اليقين لا يزول بالشك" كأصل منهجي شامل يعمل على تحصين الفرد من التأثر بالإشاعة، ويمتد دوره ليضبط عملية تفنيدها والرد عليها، فالقاعدة تضع لنا مسارا واضحا يقوم على التمسك باليقين الثابت وطرح الشكوك العارضة، وفي الوقت

(1) الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت 684هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ (61/2).

(2) صالحي، سمير وصبطي، عبيدة، "الإشاعة على وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على طلبة الجامعة"، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2021م، ص 148.

(3) سهمي، سعيد، "الإعلام الرقمي والإشاعة: كيف تسهم الشائعات في التضليل وصناعة الشخصية الأسطورية؟"، مجلة الجوبة، العدد 66، شتاء 2020م، ص 128.

(4) المجالي، محمد حسين وآخرون، "الإشاعة عبر الفضاء الإلكتروني في المجتمع الأردني"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 2، 2021م، ص 156.

ذاته تلزمنا بأن يكون تفنيدنا للشك قائما على اليقين والحقيقة لا على إشاعة مضادة أو تضليل مقابل وبذلك تحفظ القاعدة سلامة المنهج ونقاء الوسيلة.

أولا: حقيقة الإشاعة الفكرية.

لفهم كيفية عمل القاعدة لا بد من تحليل ماهية الإشاعة وآليات عملها، فالإشاعة لغة من الشياع، وهو الانتشار والظهور[1]، واصطلاحا هي قضية أو عبارة نوعية قابلة للتصديق وتتناقل من شخص لآخر، وذلك دون أن تكون هناك معايير للصدق[2]، وعرفها آخرون بأنها الأخبار المشكوك في صحتها ويتعذر التحقق من أصلها، وتتعلق بموضوعات لها أهمية لدى الموجهة إليهم[3]، فيتضح من هذه التعريفات أن للإشاعة ثلاثة أركان أساسية والتي تجعلها فعالة في بيئتها: الأهمية والغموض وانعدام اليقين.

فالإشاعة لا تنتشر إلا إذا كانت تتعلق بموضوع يهم الناس ويشغل بالهم، وكلما زادت أهمية الموضوع زادت قابلية الإشاعة للانتشار ويقترن هذا بأجواء الغموض ونقص المعلومات الرسمية الموثوقة؛ فهذا الفراغ المعلوماتي هو أهم مقومات الإشاعة وأهم عوامل انتشارها[4]، فالسمة البارزة للإشاعة هي أنها خبر غير متيقن منه فهي بطبيعتها تنتمي إلى عالم الشك والظن، لا إلى عالم اليقين والحقيقة.

وقد اتخذت الإشاعات الفكرية في العصر الحديث صورا متعددة تهدف جميعها إلى استهداف وتهديد الأمن الفكري، فمنها إشاعة التشويه التي تسعى إلى النيل من سمعة العلماء والدعاة والمؤسسات الدينية

(1) ابن منظور، لسان العرب، (مادة: شيع)، كما ورد في: صالحي، سمير وصبطي، عبيدة، "الإشاعة على وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على طلبة الجامعة"، ص 148.

(2) ألبورت وبوستمان، كما ورد في: صالحي، سمير وصبطي، عبيدة، "الإشاعة على وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على طلبة الجامعة"، ص 148.

(3) الكايد، هاني، "الإشاعة: المفاهيم والأهداف والأخطار"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص 21.

(4) الدباس، محمود عواد، "اتجاهات الشباب الأردني نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الإشاعات"، 2019م، كما ورد في: المجالي، محمد حسين وآخرون، "الإشاعة عبر الفضاء الإلكتروني في المجتمع الأردني"، ص 167.

الموثوقة بهدف إسقاط مرجعيتهم وإيجاد فجوة بينهم وبين الناس[1]، ومنها إشاعة التفريق التي تعمل على نشر أخبار كاذبة لشق الصف وإثارة التعصبات المذهبية أو الفكرية بين أبناء المجتمع الواحد، ومنها إشاعة التثبيط وهي من أخطر الأنواع حيث تأخذ جزءا ضئيلا من حقيقة ثم تبني عليه جبلا من الأكاذيب بهدف بث اليأس والإحباط وتثبيط العزائم خاصة في أوقات الأزمات[2].

وجميع هذه الأنواع على اختلاف أهدافها تشترك في آلية عمل واحدة وهي توظيف الشك لهدم اليقين، فهي تستهدف حالة اليقين أو الطمأنينة القائمة في المجتمع - كالثقة في العلماء أو اليقين في صحة المنهج أو التفاؤل بالمستقبل - وتحاول استبدالها بحالة من الشك والقلق والريبة، وهنا يظهر أن الإشاعة هي التطبيق العملي للشك المنظم الذي يسعى لهدم بنيان اليقين.

ثانيا: المنهج الإسلامي في مواجهة الإشاعات:

إن أولى خطوات المنهج الإسلامي في التعامل مع الإشاعات ليست الرد والتفنيد بل التحصين الذاتي والمجتمعي من التأثر بها، وهذا التحصين يقوم على تطبيق قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" تطبيقا مباشرا على مستوى الفرد المتلقي، فالأصل في المسلم أنه يعيش في حالة من اليقين تجاه دينه وثوابته، وحالة من حسن الظن تجاه إخوانه المسلمين ومؤسساته[3]، وهذه الحالة هي اليقين الذي لا يجوز أن يزول بمجرد خبر مشكوك في صحته.

وقد ترجم القرآن الكريم هذا المنهج الوقائي إلى أمر عملي واضح في قوله تعالى: ﴿يَا أَيّهَا الَّذينَ آمَنوا إن جَاءَكم فَاسق بنَبَإٍ فَتَبَيَّنوا أَن تصيبوا قَوما بجَهَالَةٍ فَتصبحوا عَلَىٰ مَا فَعَلتم نَادمينَ﴾ [الحجرات: 6]، فهذه الآية الكريمة تضع قاعدة في غاية الأهمية تتناول طريقة التعامل مع الأخبار، وهي وجوب التبين والتثبت، والتبين ليس إلا عملية الانتقال من حالة "الشك" التي يثيرها الخبر إلى حالة اليقين

(1) الطنطاوي، ممدوح إبراهيم، "الإسلام ومكافحة الإشاعة"، مجلة الهداية، المجلد 28، العدد 316، 2005م، ص 53.

(2) الطنطاوي، ممدوح إبراهيم، "الإسلام ومكافحة الإشاعة"، مجلة الهداية، المجلد 28، العدد 316، 2005م،، ص 54.

(3) تفسير آيات من القرآن الكريم (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الخامس)، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت 1206هـ)، المحقق: الدكتور محمد بلتاجي، الناشر: جمعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون، ص273.

بصحته أو بطلانه[1]، فالآية تأمر المسلم بألا يبني موقفا أو حكما أو سلوكا على خبر مشكوك فيه، بل عليه أن يتوقف ويتحقق، وهذا هو أساس العمل بقاعدة اليقين لا يزول بالشك؛ أي لا تغير موقفك اليقيني السابق من حسن الظن أو عدم الحكم بناء على شك طارئ وهو خبر الفاسق، حتى يأتيك يقين جديد من خلال التبيّن.[2]

وقد عززت السنة النبوية هذا المنهج بالتحذير الشديد من ترويج الإشاعات ونقل كل ما يسمع، فقال النبي ﷺ: «كَفَى بالمَرء كَذبا أَن يحَدّثَ بكلّ مَا سَمعَ»[3]، وهذا الحديث يضع مسؤولية كبرى على المتلقي، فهو ليس مجرد مستقبل للمعلومة، بل يجب عليه أن يوقف الإشاعة عنده، وألا تنتقل من خلاله إلى الآخرين، فالذي يحدث بكل ما يسمع، إنما يساهم في نشر الشك وتوسيعه وهو ما يناقض تماما منهج اليقين الذي يدعو إليه الإسلام.[4]

وبناء على ذلك فإن الخطوة الأولى في تفنيد الإشاعات هي رفض تصديقها ابتداء ووقف تداولها والتمسك بالأصل المتيقن منه ثم السعي نحو التثبت والتحقق وهذا المنهج وحده كفيل بقتل معظم الإشاعات في مهدها ويمثل الحصن الأول للأمن الفكري.

ثالثا: ضوابط تفنيد الإشاعات من خلال الرد باليقين لا بالتضليل.

إذا كانت الخطوة الأولى هي تحصين الذات من الإشاعة فإن الخطوة الثانية هي تفنيدها ودحضها لحماية المجتمع منها، فالغاية هي حماية الأمن الفكري لا تسوغ استخدام وسيلة باطلة والمنهج الإسلامي يرفض رفضا قاطعا مواجهة الكذب بكذب مثله أو مواجهة التضليل بتضليل مضاد، وهنا تظهر قاعدة اليقين لا يزول بالشك مرة أخرى ولكن هذه المرة كضابط لمنهجية الرد، فكما أننا لا نزيل يقيننا بشك فإننا أيضا لا نزيل الشك وهي الإشاعة إلا باليقين وهي الحقيقة.

(1) الطنطاوي، ممدوح إبراهيم، "الإسلام ومكافحة الإشاعة"، مجلة الهداية، المجلد 28، العدد 316، 2005م، ص 55.

(2) الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: محمد ذهني أفندي - إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي- أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفرانبوليوي- أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة – تركيا، عام النشر: 1334 هـ (107/1)

(3) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين.

(4) المجروحين من المحدثين، ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي [ت 1433 هـ]، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، 1420 هـ - 2000 م (17/1).

إن تفنيد الإشاعة يجب أن يكون عملية بناء لليقين لا مجرد هدم للشك، ويتم ذلك من خلال آليات وضوابط واضحة مستمدة من المصادر الشرعية والتجارب المعاصرة والتي منها:

- الرد بالمعلومة الموثوقة، فإن أقوى وسيلة لقتل الإشاعة هي إتاحة المعلومة الصحيحة من مصادرها الموثوقة، فغياب المعلومة الرسمية أو تأخرها هو ما يفتح الباب أمام انتشار الشائعات وتضخيمها[1]، لذلك يجب على المؤسسات العلمية والشرعية والدعوية أن تكون أكثر سبقا في توضيح الحقائق وكشف الغموض حول الأحداث وتقديم الأدلة المقنعة، وهذا الإجراء يمثل تقديم اليقين الذي يطرد شك الإشاعة[2].

- الاعتماد على الحجة والبرهان، حيث يجب أن يكون الرد على الإشاعة الفكرية قائما على الحجة العلمية والدليل الشرعي والعقلي لا على الخطاب العاطفي أو التهويل، فالشبهات مهما كانت قوتها فإنها لا تقوى على الصمود أمام الأدلة اليقينية، ودور العلماء والدعاة هو تفكيك هذه الإشاعة وكشف مغالطاتها المنطقية وبيان مخالفتها للنصوص المحكمة والأصول القطعية[3]، وهذا هو الرد باليقين الذي يبني العقول ويحصنها.

- تنمية مهارات التفكير الناقد ومحو الأمية الإعلامية، فمن أهم استراتيجيات المواجهة طويلة الأمد هي تسليح أفراد المجتمع وخاصة الشباب، بالقدرة على التمييز بأنفسهم بين الخبر الصحيح والإشاعة الكاذبة، وهذا ما يعرف بمحو الأمية الإعلامية والرقمية [4]، فالمناهج الدراسية والبرامج التثقيفية يجب أن تركز على تنمية مهارات التفكير الناقد وتعليم الطلاب كيفية التحقق من المصادر وتقييم مصداقية الأخبار وفهم آليات عمل الإعلام الرقمي[5]، فالفرد الذي يمتلك هذه المهارات يصبح قادرا على تطبيق قاعدة اليقين لا يزول بالشك بنفسه، فيتوقف عند الخبر المشكوك فيه ويبحث عن اليقين ويرفض أن يكون أداة في نشر التضليل.

- تفعيل الأطر القانونية الرادعة، فقد أدركت المجتمعات المعاصرة خطورة الإشاعات الرقمية فسنت

(1) الهماش، متعب بن شديد بن محمد، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، ص 34.

(2) المجالي، محمد حسين وآخرون، "الإشاعة عبر الفضاء الإلكتروني في المجتمع الأردني"، ص 180.

(3) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، ص 12.

(4) والي، دينا عصمت ومكاوي، حسن عماد، "الأخبار المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي في عصر الرقمنة"، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، العدد 31، 2025م، ص 731.

(5) بلعيفة، أمين وقيرع، سليم، "منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 9، 2011م، ص 123.

القوانين التي تجرم نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة التي تهدد الأمن المجتمعي[1]، وهذا الإجراء وإن كان علاجيا إلا أنه يساهم في حماية اليقين العام للمجتمع، ويجعل من تسول له نفسه بث الشكوك والإشاعات عرضة للمساءلة مما يحد من هذه الظاهرة ويقلل من آثارها السلبية، فإن الله تعالى يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.[2]

المطلب الثالث: التعامل بحذر مع النظريات الفكرية الجديدة التي لا تمتلك أدلة يقينية.

إن الإسلام دين يقوم على العلم والبصيرة ويحث على التفكر والنظر العقلي ولم يكن في تاريخه عائقا أمام التقدم المعرفي أو الازدهار الحضاري إلا أن هذا الانفتاح الفكري ليس انفتاحا فوضويا، بل هو منضبط بمنهجية علمية وعقدية راسخة تضمن الحفاظ على أصول الدين وثوابته التي تمثل هوية الأمة ومرتكز أمنها الفكري[3]، وفي عصرنا الحاضر الذي يتصف بالثورة المعرفية وسرعة تدفق المعلومات تواجه المجتمعات المسلمة الكثير من النظريات الفكرية الجديدة والأفكار الوافدة التي يتم تقديمها غالبا في غلاف من العلمية أو الفلسفة وقد تحمل ما يصادم ثوابت الشريعة وقيم المنظومة الإسلامية الراسخة[4].

وهنا تظهر قاعدة اليقين لا يزول بالشك كأصل منهجي وضابط علمي في غاية الأهمية، فهي تقدم للمسلم منهجا متوازنا في التعامل مع هذه النظريات، وهذا المنهج لا يقوم على الانغلاق والرفض المطلق لكل جديد ولا على الانبهار والقبول الساذج لكل وافد ولكنه منهج يقوم على الحذر والبحث، أساسه أن ما ثبت بالوحي المعصوم هو اليقين وأن كل نظرية بشرية جديدة لم تقم عليها الأدلة القطعية هي في منزلة الشك الذي لا يقوى على إضعاف ذلك اليقين[5]، وبهذا تعمل القاعدة على قبول الاستفادة من الفكر الإنساني النافع ويرد ما خالف الأصول اليقينية محافظة بذلك على صفاء العقيدة واستقرار الفكر.

(1) المجالي، محمد حسين وآخرون، "الإشاعة عبر الفضاء الإلكتروني في المجتمع الأردني"، ص 171.

(2) مجموع الفتاوى (ابن تيمية) (107/28).

(3) بلعيفة، أمين وقيرع، سليم، "منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 9، 2011م، ص 108.

(4) الخطيب، محمد محمد، "خطورة الأفكار الوافدة"، مجلة هدي الإسلام، المجلد 15، العدد 2، 1971م، ص 151.

(5) الهماش، متعب بن شديد بن محمد، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، 1430هـ، ص 27.

أولا: المنظومة الإسلامية هي أساس اليقين المعرفي.

إن التعامل المنهجي مع أي فكر جديد يقتضي الانطلاق من أرضية صلبة ومرجعية ثابتة، وهذه الأرضية في المنظور الإسلامي هي منظومة القيم والمعارف المستمدة من الوحي الإلهي، والتي تشكل بمجموعها اليقين الذي نحتكم إليه، وتتميز هذه المنظومة بخصائص تجعلها أساسا صالحا لليقين والتي منها ما يلي:

- الربانية والمصدرية، إن المصدر الأساسي للثقافة الإسلامية وقيمها هو الوحي المعصوم القرآن والسنة الصحيحة[1]، وهذا المصدر الإلهي يمنح أصولها صفة الثبات والاطراد واليقين، ويجعلها تسمو على النظريات البشرية التي هي نتاج عقول تتأثر بالزمان والمكان والهوى والمصلحة[2]، فبينما تتغير الفلسفات وتتصارع الأيديولوجيات تبقى أصول الإسلام ثابتة وقوية تقدم رؤية متكاملة للكون والإنسان والحياة لا تتناقض ولا تضطرب.
- الشمول والتكامل، حيث لا تقدم الشريعة الإسلامية مجرد عقائد غيبية أو أحكام تعبدية بل هي نظام متكامل للحياة يربط بين العقيدة والعمل والفكر والسلوك والدنيا والآخرة[3]، وهذا التكامل يجعل من منظومتها المعرفية والقيمية نسيجا واحدا متماسكا، حيث ترتبط الفروع بالأصول وتستند الجزئيات إلى الكليات، فهذا الترابط يمنح المسلم رؤية كلية للعالم تزيد من يقينه وتجعله قادرا على تمييز الأفكار الجزئية الشاذة التي تتنافر مع هذا النظام المتكامل.
- التوازن والوسطية، فمن أعظم خصائص المنظومة الإسلامية أنها قائمة على التوازن والوسطية فهي توازن بين الروح والمادة والعقل والنقل والفرد والجماعة[4]، وهذا التوازن الفطري يجعلها قادرة على استيعاب كل نافع من الفكر الإنساني دون أن تفقد هويتها فهي لا تدعو إلى رهبانية تقتل الجسد ولا إلى مادية تنكر الروح، فهذا المنهج الوسطي هو بحد ذاته يقين يطمئن إليه القلب ويحصن العقل من التطرف نحو الإفراط أو التفريط الذي قد تدعو إليه بعض النظريات الجديدة.

---

(1) الدريني، محمد فتحي، "خصائص الثقافة الإسلامية الأساسية؛ مقارنة بخصائص الثقافة الأجنبية الوافدة"، مجلة هدي الإسلام، المجلد 32، العدد 4، 1988م، ص 24.

(2) الأنصاري، محمد، "القيم في المنظومة الإسلامية: التأسيس والمناسبة"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 172-173، 2022م، ص 36.

(3) الدريني، محمد فتحي، "خصائص الثقافة الإسلامية الأساسية"، ص 24.

(4) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، 1430هـ، ص 16.

فهذه المنظومة الربانية المتكاملة والمتوازنة هي الأصل المتيقن الذي ينطلق منه العقل المسلم، فهي ليست مجرد مجموعة من القناعات الشخصية بل هي بنية معرفية راسخة تمثل اليقين الذي لا يجوز التنازل عنه أو الشك فيه لمجرد ظهور نظرية بشرية جديدة لم تثبت صحتها بعد.

ثانيا: النظريات الجديدة تمثل الشك الطارئ:

تأتي النظريات الفكرية الجديدة وهي بطبيعتها نتاج بشري خالص وتحمل في داخلها خصائص تجعلها في مرتبة "الشك" مقارنة بيقين الوحي؛ فمن هذه الخصائص:

- النسبية والتغير، فالفكر البشري خارج إطار الوحي هو فكر نسبي ومتغير، فالنظرية التي كانت تعد حقيقة علمية بالأمس قد يتم هدمها اليوم بنظرية أحدث، وهذا التغير المستمر هو صفة أساسية في تاريخ العلوم الإنسانية والطبيعية على حد سواء، ولذلك فلا يمكن منطقيا أن يهدم اليقين الثابت وهو الوحي بالشك المتغير وهو النظرية البشرية.
- الانطلاق من مرجعيات مغايرة، فالكثير من النظريات الفكرية الوافدة خاصة من الثقافة الغربية لا تنطلق من فراغ ولكنها نتاج سياق حضاري وتاريخي مختلف، وغالبا ما تكون مؤسسة على مرجعيات علمانية أو مادية تنكر الغيب أو تستبعده من معادلة الوجود والمعرفة[1]، وهذا يجعلها في حالة تصادم مباشر مع اليقين الإسلامي القائم على الإيمان بالله واليوم الآخر.[2]
- الظنية وعدم القطعية، فإن غالب ما يتم طرحه من نظريات في العلوم الإنسانية مثل علم النفس، وعلم الاجتماع وعلم الفلسفة لا يرقى إلى درجة الحقيقة القطعية، بل يبقى في دائرة الظن الراجح أو الطرح النظري القابل للنقاش والأخذ والرد، ولهذا يتم وصفها بأنها لا تمتلك أدلة يقينية.

وعليه فإن المنهجية الإسلامية المستلهمة من قاعدة اليقين لا يزول بالشك تضع هذه النظريات الجديدة في مكانها الصحيح: فهي شك طارئ على أصل متيقن ولا يقبل هذا الطارئ إلا بعد أن يثبت بالدليل القاطع أنه قد ارتقى بنفسه إلى مرتبة اليقين وأنه لا يصادم يقينا أعلى منه وهو يقين الوحي.

ثالثا: تطبيق قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" في التعامل مع النظريات الجديدة.

إن التعامل بحذر هو الترجمة العملية لتطبيق قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" وهذا الحذر ليس جمودا أو خوفا من المعرفة بل هو تروي منهجي وتثبت علمي يقوم على الخطوات التالية:

---

(1) الهماش، متعب بن شديد بن محمد، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، ص 10.

(2) تفسير التستري، أبو محمد سهل بن عبد الله التُستري (ت 283 هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م، ص127.

- الرسوخ في الأصول، فالخطوة الأولى والأساسية هي التمكن من الأصول الشرعية المتيقنة، فقبل الخوض في النظريات الجديدة يجب على الفرد وخاصة الشباب والطلاب أن يكون متحصنا بعقيدته وعالما بثوابت دينه ومدركا لمنظومة قيمه[1]، فمن لم يكن راسخا في يقينه كان عرضة للوقوع في هذه الشبهات عند أول شبهة أو نظرية تخالف ما عنده.
- الفحص النقدي للنظرية الوافدة، فالحذر يقتضي عدم القبول الأعمى أو الرفض المطلق ولكن إخضاع النظرية للفحص والتمحيص، **وهذا الفحص يتم على العديد من المستويات والتي منها:**
  - فحص المصدر والمنطلقات، وهنا يرد العديد من التساؤلات وهي: من أين جاءت هذه النظرية؟ وما هي الأصول الفلسفية التي قامت عليها؟ هل منطلقاتها تتوافق مع الرؤية الإسلامية للكون أم تصادمها؟[2]
  - التفريق بين العلم والأيديولوجيا، فيجب التمييز بين الحقائق العلمية التجريبية التي تقدمها النظرية وبين التفسيرات الأيديولوجية أو الفلسفية التي تلصق بها، فالإسلام لا يصادم الحقائق العلمية الثابتة ولكنه قد يخالف التفسيرات المادية أو الإلحادية التي تبنى على تلك الحقائق[3].
  - عرضها على الأصول اليقينية، حيث يتم عرض نتائج النظرية ومضامينها على الأصول القطعية من الكتاب والسنة فما وافقها قبلناه وما خالفها صراحة رددناه وما كان محتملا فإننا نخضعه لمزيد من البحث والنظر، وهذا هو أساس الاحتكام إلى اليقين عند ورود الشك.
  - رفض التلفيق والتبعية الفكرية، حيث أن أخطر ما يقع فيه البعض عند التعامل مع النظريات الجديدة هو الهزيمة النفسية التي تدفعهم إلى محاولة أسلمة كل ما هو وافد من الغرب، ولو أدى ذلك إلى تحريف النصوص الشرعية ولوي أعناقها لتتفق مع النظرية الجديدة، فهذا المنهج يقوم على التلفيق وهو هدم صريح لقاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، لأنه يجعل اليقين وهو النص الشرعي تابعا للشك وهي النظرية البشرية، وهذا قلب للمنهج الصحيح، فالواجب هو أن يكون النص هو المهيمن والحاكم لا المحكوم عليه[4].

(1) الهمامي، طالب بن أحمد وآخرون، "أثر مقررات المناهج الشرعية بجامعة نجران في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 264، أكتوبر 2023م، ص 118.

(2) الخطيب، محمد محمد، "خطورة الأفكار الوافدة"، ص 151.

(3) الشريفين، عماد عبدالله وآخرون، "تعزيز الأمن الفكري في محتوى المناهج التعليمية: دراسة نظرية"، مجلة البحوث الأمنية، العدد 60، 2015م، ص 146.

(4) الدريني، محمد فتحي، "خصائص الثقافة الإسلامية الأساسية"، ص 26.

- الاستفادة من الموافق للحق، فالحذر المنهجي لا يعني الانغلاق فإذا ثبت بعد الفحص والتمحيص أن النظرية الجديدة أو جزءا منها يقدم معرفة نافعة لا تصادم الأصول اليقينية فلا حرج في الاستفادة منها، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها[1]، وهذا هو التوازن الذي يدعو إليه الإسلام والذي يشمل التمسك بالأصول مع الأخذ من الحكمة البشرية لكن مع التيقظ والحذر من كل ما يخالف اليقين الشرعي.

إن هذا المنهج الرباني القائم على قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، هو الذي يضمن للأمة الإسلامية الحفاظ على هويتها وأمنها الفكري، وفي الوقت نفسه تتمكن من التفاعل الإيجابي مع مستجدات العصر فتأخذ ما ينفعها وتترك ما يضرها وهي على بصيرة من أمرها وثقة بيقينها.

المطلب الرابع: مواجهة الإشاعات الرقمية التي تستهدف تشويه النصوص الشرعية.

إن قوام العقيدة الإسلامية هو النص الشرعي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وهذه النصوص ليست مجرد كلمات تتلى بل هي مصدر اليقين الأول والأخير للمسلم ومنبع الهداية وأساس المنظومة القيمية والمعرفية التي يقوم عليها أمنه الفكري[2]، وقد هيأ الله تعالى لهذه النصوص من أسباب الحفظ والصيانة ما لم يتهيأ لغيرها؛ فالقرآن محفوظ بحفظ الله له[3] والسنة محفوظة بجهود جهابذة الأمة في علم الرجال ومصطلح الحديث[4]، مما جعل أصول هذا الدين ثابتة ويقينية لا يتطرق إليها الشك، إلا أن أعداء الإسلام لم يكفوا يوما عن محاولة التشكيك في هذه الأصول، وقد وجدوا في عصرنا الرقمي أدوات جديدة وساحة أوسع لممارسة حربهم الفكرية، وذلك من خلال سلاح الإشاعات

(1) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت 1031هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، 1356 (416/3)

(2) الأنصاري، محمد، "القيم في المنظومة الإسلامية: التأسيس والمناسبة"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 172-173، 2022م، ص 19.

(3) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 510هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997 م (389/8)

(4) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان (466/1)

الرقمية التي تستهدف على وجه الخصوص تشويه النصوص الشرعية[1].

فلم يعد الأمر قاصرا على إثارة الشبهات العقلية المعقدة بل تطور إلى صناعة ونشر روايات مكذوبة وأحاديث موضوعة وفتاوى مختلقة وتفسيرات مبتورة للنصوص ونشرها على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي في صورة مقاطع فيديو قصيرة أو تصميمات جذابة، أو رسائل متداولة وهذه الإشاعات الرقمية تمثل الشك في أخبث صورة وأشدها خطرا؛ لأنها تستهدف مباشرة اليقين الذي هو النص الشرعي وتسعى إلى تزييفه في وعي العامة وإضعاف ثقة المسلمين بمصادر دينهم[2].

وفي مواجهة هذا التحدي المعاصر تقف قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" كحصن منهجي للعقيدة والشريعة فهي تضع للمسلم فردا ومجتمعا ميزانا دقيقا للتعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات المشوهة، فاليقين هو النص الصحيح وفهمه المعتبر عند أهل العلم، والشك هو تلك الإشاعة الرقمية مجهولة المصدر والمقصد، وتقتضي القاعدة أن هذا اليقين الراسخ لا يصح أن يزول أو يتأثر بمجرد ذلك الشك الطارئ[3]، بل يجب طرحه والتمسك بالأصل ومن ثم مواجهته بأساليب يقينية تعلي من شأن الحقيقة وتهدم زيف الباطل.

أولا: النصوص الشرعية هي أصل اليقين ومرجعية الفهم.

إن مواجهة الإشاعات الرقمية لا بد أن يقوم على أساس اليقين المتمثل في النصوص الشرعية ومنهجية فهمها، إن قوة المنهج الإسلامي تكمن في أنه لا يقدس النص فقط ولكنه يضع منهجية علمية صارمة لثبوته وفهمه، مما يغلق الباب أمام الأهواء والتحريفات ويقوم هذا اليقين على أصلين:

- يقين الثبوت، فإن أول ما يميز مصادر التشريع الإسلامي هو اليقين بصحتها وثبوتها عن الشارع، فالقرآن الكريم قد تكفل الله بحفظه، فهو قطعي الثبوت بكل حرف من حروفه[4]، وهذا يقين لا يماثله

(1) والي، دينا عصمت ومكاوي، حسن عماد، "الأخبار المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي في عصر الرقمنة"، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، العدد 31، 2025م، ص 717.

(2) الربيع، أحمد إبراهيم، "شبكات التواصل الاجتماعي وتنمية الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي السعودي"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، 2019م، ص 46.

(3) الأصل، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت 189 هـ)، تحقيق ودراسة: د محمد بوينوكالن، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م، (المقدمة ص225).

(4) فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام، شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي الخزرجي (ت 925 هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه: الأستاذ عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، ص6.

يقين، أما السنة النبوية فقد قيّض الله لها علماء أفذاذا وضعوا "علم مصطلح الحديث"، وهو منهجية نقدية فريدة في تاريخ البشرية، تحقق الروايات سندا ومتنا، وتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود[1]، فما صح من السنة بعد هذا الفحص الدقيق يمثل مصدرا يقينيا أو ظنيا راجحا قريبا من اليقين تقوم به الحجة ويلزم به العمل، فهذا اليقين في ثبوت النص هو خط الدفاع الأول الذي ينهار أمامه كل حديث مكذوب أو رواية مختلقة يتم نشرها عبر الإشاعات الرقمية.

- يقين الفهم، فلا يكفي ثبوت النص ولكن لا بد من منهجية منضبطة لفهمه واستنباط الأحكام منه حتى لا يصبح النص مباحا لكل من شاء أن يفسره بهواه وقد استقر منهج أهل العلم على أن الفهم اليقيني للنص يقوم على أسس علمية والتي منها: فهمه في ضوء قواعد اللغة العربية التي نزل بها، والجمع بين النصوص الواردة في الموضوع الواحد، ومعرفة أسباب النزول وورود الحديث[2]، وفهم النص من خلال مقاصد الشريعة الكلية، والأهم من ذلك كله فهمه من خلال ما استقر عليه فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين[3]، فهذا المنهج المعتبر في الفهم يمثل يقينا منهجيا يحفظ النص من التأويلات الفاسدة والتفسيرات الشاذة التي تروج لها الإشاعات الرقمية.

فاليقين الذي يتسلح به المسلم ليس يقينا عاطفيا أعمى بل هو يقين علمي مركب يقوم على ثبوت النص وصحة المنهج في فهمه وهذا الأصل الراسخ هو ما يجب التمسك به عندما تعصف رياح الشكوك الرقمية.

ثانيا: آليات التشويه في الإشاعات الرقمية من خلال صناعة الشك الممنهج.

تستغل الإشاعات الرقمية طبيعة الفضاء الإلكتروني وخصائصه لتمارس عملية تشويه النصوص الشرعية بأساليب متعددة تهدف جميعها إلى خلق حالة من الشك والبلبلة، ومن أبرز هذه الآليات:

- الاختلاق والكذب الصريح، وهي أبسط الآليات وأكثرها انتشارا وتتمثل في صناعة حديث لا أصل له

(1) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، 1430هـ، ص 10.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ (12/1).

(3) جماع العلم، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار الأثار، الطبعة: الأولى 1423 هـ -2002 م، ص23؛ عبد القادر، بسمات محمد عمر، "الشبهات وخطورتها على العقيدة الإسلامية"، مجلة القلزم للدراسات الإسلامية، العدد الأول، مارس 2021م، ص 36.

ونسبته إلى النبي ﷺ، أو اختلاق فتوى ونسبتها إلى عالم معتبر أو هيئة إفتاء رسمية، وتنتشر هذه المختلقات بسرعة هائلة عبر تطبيقات التراسل الفوري مثل واتساب، حيث تستغل ثقة الناس فيمن يرسلها إليهم دون تحقق[1].

- البتر والاجتزاء من السياق، وهي آلية خبيثة تقوم على أخذ جزء من آية قرآنية أو حديث نبوي، وعزله عن سياقه الذي يوضحه ويقيد معناه، ثم الترويج له بمعنى جديد مبتور ومشوه يخدم غرضا فاسدا وهذا الفعل يمثل تضليلا خطيرا، لأنه يستخدم نصا صحيحا في ذاته ولكنه يوظفه بطريقة خاطئة لإيهام المتلقي بأن هذا هو مراد الشرع[2].
- التحريف بالتأويل الفاسد، حيث تقوم هذه الآلية على صرف النص عن معناه الظاهر المتبادر إلى الذهن والذي فهمه سلف الأمة، إلى معنى باطن أو غريب لا تدل عليه اللغة ولا يشهد له سياق، وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب أصحاب الأهواء والبدع والجماعات المتطرفة، الذين يلوون أعناق النصوص لتوافق أصولهم الفاسدة، ثم يروجون لتأويلاتهم هذه عبر منصاتهم الرقمية[3].
- التلاعب بالوسائط المتعددة، حيث أضافت التقنية الرقمية بعدا جديدا لعملية التشويه، وذلك من خلال فبركة مقاطع فيديو يظهر فيها عالم وهو يقول كلاما لم يقله (Deepfake)، أو تركيب صوت على صورة أو نشر صورة قديمة لحدث ما والتعليق عليها بنص شرعي في غير محله لإثارة الفتنة، وهذا النوع من الإشاعات له تأثير نفسي قوي، لأن الصورة والصوت أكثر إقناعا للمتلقي العادي من النص المجرد[4].

بكل هذه الآليات على تنوعها تشترك في هدف واحد وهو زرع الشك في اليقين، فهي محاولات قوية لتشويه صورة النص الشرعي في أذهان المسلمين، وتحويله من مصدر للطمأنينة واليقين إلى مصدر للحيرة والشك والاضطراب مما يمهد الطريق لإضعاف الأمن الفكري لكل المجتمع.

---

(1) المجالي، محمد حسين وآخرون، "الإشاعة عبر الفضاء الإلكتروني في المجتمع الأردني"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 2، 2021م، ص 157.

(2) سهمي، سعيد، "الإعلام الرقمي والإشاعة: كيف تسهم الشائعات في التضليل وصناعة الشخصية الأسطورية؟"، مجلة الجوبة، العدد 66، شتاء 2020م، ص 130.

(3) طزازعة، إسلام، "أسباب التطرف، وسبل الوقاية والعلاج"، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 6، العدد 1، 2021م، ص 9.

(4) صالحي، سمير وصبطي، عبيدة، "الإشاعة على وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على طلبة الجامعة"، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2021م، ص 145.

ثالثا: قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" كاستراتيجية مواجهة شاملة للخطر الرقمي.

إن مواجهة هذا الخطر الرقمي تتطلب استراتيجية شاملة ومتكاملة، وهذه الاستراتيجية نجد أصولها وقواعدها في قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، فهي تقدم منهجا للفرد ومنهجا للمجتمع ومؤسساته.

1- على المستوى الفردي من خلال التحصين الذاتي:

إن أول واجب يقع على عاتق الفرد المسلم عند استقباله لإشاعة رقمية تتعلق بنص شرعي هو تفعيل القاعدة في نفسه، وهذا من خلال:

- التمسك بالأصل اليقيني، فيجب على الفرد أن يستحضر يقينه الأصلي وهو أن دين الله محفوظ وأن نصوصه صافية وأن فهم العلماء المعتبرين هو الحجة، فلا يسمح لرسالة واتساب مشبوهة أو مقطع تيك توك مجهول أن يزلزل هذا اليقين الراسخ في قلبه.
- التوقف والتثبت، حيث تقتضي القاعدة التوقف وعدم قبول الشك الطارئ، وهذا يتم ترجمته عمليا إلى عدم تصديق الإشاعة، والأهم من ذلك عدم إعادة نشرها، فالاستجابة الفورية بإعادة الإرسال تجعل الفرد شريكا في نشر الشك والفتنة، وهو ما نهى عنه النبي ﷺ بقوله: «كَفَى بالمَرء كَذبا أَن يحَدّثَ بكلّ مَا سَمعَ»[1]، وبدل النشر يأتي واجب التبيّن والتحقق، وهو السعي الدائم للخروج من دائرة الشك إلى دائرة اليقين، وذلك بالرجوع إلى المصادر الموثوقة[2].
- الرجوع إلى مصادر اليقين، فلا يمكن مواجهة الشك إلا باليقين ومصادر اليقين في هذا الباب هي كتب السنة المعتمدة وتفاسير أهل العلم الموثوقين والمواقع الرسمية لهيئات الإفتاء والعلماء الكبار والتطبيقات والموسوعات الحديثية المعتمدة، فالرجوع إلى هذه المصادر للتحقق من صحة الحديث أو فهم الآية هو التطبيق العملي لطلب اليقين لإزالة الشك.

2- على المستوى المجتمعي والمؤسسي من خلال المواجهة الفعالة:

فلا يكفي التحصين الفردي ولكن لا بد من مواجهة مجتمعية منظمة تقودها المؤسسات الشرعية والتعليمية والإعلامية، وهنا تكون قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" هي الموجه للمنهج من خلال ما يلي:

- التفنيد القائم على اليقين، فيجب أن يكون الرد على الإشاعة الرقمية بتقديم الحقيقة اليقينية لا بأساليب التضليل المضاد، فدور المؤسسات الشرعية هو كشف الكذب، وتوضيح السياق الصحيح للنصوص وبيان

(1) أخرجه مسلم في "صحيحه" باب: "النهي عن الحديث بكل ما سمع" (8/1) برقم: [5].

(2) الطنطاوي، ممدوح إبراهيم، "الإسلام ومكافحة الإشاعة"، مجلة الهداية، المجلد 28، العدد 316، 2005م، ص 55.

الفهم المعتبر لها وتقديم ذلك للناس بلغة واضحة وعبر نفس المنصات الرقمية التي انتشرت فيها الإشاعة، فاليقين العلمي هو أقوى سلاح لهدم الشك[1].

- الاستباقية في نشر اليقين، فبدلا من انتظار انتشار الشك ثم الرد عليه، يجب على المؤسسات التعليمية والدعوية العمل على بناء اليقين بشكل استباقي، وذلك من خلال المناهج الدراسية التي تؤصل العقيدة الصحيحة وتعلم الطلاب أصول الاستدلال، وترسخ فيهم منهجية التلقي الموثوق[2]، فالطالب الذي تعلم في مدرسته يقينيات دينه يصبح لديه جهاز مناعة فكري يتمكن من خلاله من تمييز الشك ورفضه تلقائيا.
- التربية على التفكير الناقد ومحو الأمية الرقمية، فتعزيز الأمن الفكري في العصر الرقمي يقتضي تزويد الأجيال الجديدة بمهارات التفكير الناقد، وتعليمهم كيفية التعامل بحذر مع محتوى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[3]، إن تدريب الشباب على فحص المصادر وتقييم الأدلة، وكشف المغالطات هو في حقيقته تدريب لهم على تطبيق قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" في حياتهم الرقمية، فالمفكر الناقد لا يقبل الشك بسهولة بل يبحث دائما عن اليقين.

إن مواجهة الإشاعات الرقمية التي تستهدف النصوص الشرعية هي معركة وعي بالدرجة الأولى، وقاعدة "اليقين لا يزول بالشك" تقدم للمسلمين المنهجية الأمثل لخوض هذه المعركة والانتصار فيها، وذلك بالثبات على يقين الأصول وطرح شكوك الخصوم ومواجهة التضليل بالحقيقة والباطل بالحق.

(1) عبادة، نور الهدى، "صحافة التحري والأخبار المفبركة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: الأهمية، الآليات والنماذج"، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 10، العدد 4، 2023م، ص 764.

(2) الشريفين، عماد عبدالله وآخرون، "تعزيز الأمن الفكري في محتوى المناهج التعليمية: دراسة نظرية"، مجلة البحوث الأمنية، العدد 60، 2015م، ص 141.

(3) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، ص 24.

المطلب الخامس: تعزيز اليقين الشرعي أمام الحملات الإعلامية التي تشكك في الثوابت.

إن اليقين الشرعي هو حالة السكون المعرفي والطمأنينة القلبية التي يجدها المسلم في أصول دينه وثوابته، وهو يمثل أساس الأمن الفكري ودرعه الحصين، هذا اليقين هو ثمرة العلم المستند إلى الأدلة القطعية من الكتاب والسنة والإجماع، والتي تم تشكيلها عبر القرون منظومة معرفية متكاملة ومستقرة[1]، وفي مقابل هذا الأصل الراسخ يشهد العصر الحديث تحديا من نوع مختلف يتمثل في الحملات الإعلامية المنظمة التي تعمل بشكل ممنهج ومستمر على التشكيك في الثوابت الإسلامية ذاتها، التي تستخدم في ذلك قوة الإعلام الرقمي والتقليدي وقدرته الهائلة على الانتشار والتأثير[2].

فهذه الحملات هي صناعة احترافية للشك تهدف إلى إضعاف المنظومة القيمية والعقدية للأمة وقطع صلة الأجيال الجديدة بأصول هويتها، ومن ذلك يأتي دور القاعدة الفقهية الكبرى اليقين لا يزول بالشك كقاعدة شاملة تعمل كأداة للفرد في مواجهة وسواس عارض كما ترتقي لتكون منهجا للأمة بأسرها في تعزيز يقينها وصيانة ثوابتها، فالقاعدة تضع خطا فاصلا واضحا فاليقين الشرعي المستمد من الوحي المعصوم هو الأصل الذي لا يجوز أن يتزحزح، وأن هذه الحملات الإعلامية بكل ما تحمله من تضليل متعمد ليست إلا شكا منظما لا يملك القوة المنهجية لإضعاف هذا اليقين، وبذلك يصبح تعزيز اليقين الشرعي عملية منهجية قائمة على التمسك بالأصل اليقيني وتفنيد الشكوك الطارئة بالبرهان العلمي والحجة الدامغة.

أولا: ثوابت الشريعة:

إن المستهدف من كل هذا التشكيك هو الثوابت الشرعية، فالثوابت هي الأصول الكلية والقواعد القطعية في الدين التي لا تتغير بتغير الزمان أو المكان ولا تقبل الاجتهاد الذي ينقضها، لأنها تمثل هوية الإسلام وأصله الذي لا يتبدل، وهي تمثل اليقين الشرعي الذي لا يجوز التنازل عنه أو التهاون فيه، ويمكن تصنيف هذه الثوابت إلى محاور أساسية:

- ثوابت العقيدة، وهي أصل الأصول وعلى رأسها توحيد الله تعالى بألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته وأركان الإيمان الستة كما وردت في حديث جبريل عليه السلام، ويدخل في ذلك الإيمان بمحمد ﷺ

(1) الأنصاري، محمد، "القيم في المنظومة الإسلامية: التأسيس والمناسبة"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 172-173، 2022م، ص 19.

(2) الهماش، متعب بن شديد بن محمد، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، 1430هـ، ص 18.

خاتم الرسل والأنبياء؛ والإيمان بعصمة القرآن الكريم من التحريف وحجية السنة النبوية الصحيحة، فهذه الثوابت العقدية هي أساس اليقين الذي يربط المسلم بخالقه، ويمنحه رؤية واضحة للوجود والحياة والمصير[1].

- ثوابت العبادة، وهي الأركان العملية للإسلام، كالصلوات الخمس والزكاة وصيام رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا، فهذه العبادات ليست مجرد طقوس بل هي أركان يقينية ثابتة تعرف بها هوية المسلم العملية وتمثل صلته المباشرة بربه.
- ثوابت الأخلاق والقيم الكبرى، وهي المنظومة القيمية القطعية التي جاءت بها الشريعة، كوجوب العدل والصدق والأمانة وبر الوالدين، وحرمة الظلم والكذب والخيانة والقتل والزنا والربا[2]، فهذه القيم ليست محلا للتغيرات الاجتماعية، بل هي ثوابت أخلاقية مطلقة تمثل اليقين القيمي الذي يحفظ تماسك المجتمع وصلاحه.
- ثوابت التشريع والمقاصد الكلية، وتتمثل في القطعيات من الأحكام الشرعية، كأصول المواريث وحرمة الدماء والأموال والأعراض والمقاصد الكلية للشريعة المتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.[3]

فهذه الثوابت بمجموعها تشكل الحصن المنيع للأمة وهي اليقين الذي تدور حوله قاعدة اليقين لا يزول بالشك، فكل دعوة وكل حملة إعلامية وكل فكرة وافدة يجب أن يتم عرضها على هذه الثوابت اليقينية فما وافقها يتم قبوله وما خالفها يتم رده.

ثانيا: الحملات الإعلامية المشككة، التي تقوم بصناعة الشك وتزييف الوعي.

تختلف الحملات الإعلامية الحديثة عن الشبهات التقليدية في كونها عملية منظمة ومستمرة وذات أدوات متطورة، وتهدف إلى إحداث تغيير واسع في الوعي الجمعي للأمة، فهي تستهدف الرأي العام وتسعى إلى خلق بيئة ثقافية عامة يضيع فيها اليقين وتتطبع فيها النفوس مع الشك، ومن أبرز أساليبها في التشكيك في الثوابت:

---

(1) السليماني، غانم بنيا غنيم، "واقع الأمن الفكري في مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية"، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 233، مارس 2021م، ص 42.

(2) الأنصاري، محمد، "القيم في المنظومة الإسلامية: التأسيس والمناسبة"، ص 38.

(3) شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: 716هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1407 هـ / 1987 م (209/3).

- التكرار الممنهج، حيث تقوم هذه الحملات على تكرار الشبهة الواحدة بأشكال مختلفة وعبر منصات متعددة مثل المقالات والبرامج الحوارية والأفلام الوثائقية والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا التكرار يخلق ما يعرف بأثر الحقيقة الوهمي، حيث يبدأ المتلقي في استئناس الشبهة وقبولها لمجرد كثرة تعرضه لها حتى وإن كانت باطلة في أصلها[1].
- الخطاب العاطفي والتزييف النفسي، فغالبا ما تتجنب هذه الحملات النقاش العلمي الرصين، وتلجأ إلى الخطاب العاطفي الذي يهدف إلى إثارة المشاعر لا إقناع العقول، فتصور التمسك بالثوابت على أنه تخلف وجمود ورجعية، وتصور الانحلال والتحرر من القيم على أنه تقدم وحضارة، كما تستخدم السخرية والاستهزاء كأداة للنيل من الرموز والمقدسات، وهو أسلوب يهدف إلى كسر حاجز الهيبة والاحترام في نفس المتلقي[2].
- استغلال المصطلحات البراقة، حيث تعمد هذه الحملات إلى استخدام مصطلحات ذات بريق وقبول عالمي، مثل الحرية والمساواة وحقوق الإنسان والتنوير ثم تقوم بتفريغها من معناها الحقيقي وتعبئتها بمضامين تخالف ثوابت الشريعة، فتقدم المطالبة بالحرية الجنسية تحت غطاء الحرية الشخصية، وتطرح الشبهات حول أحكام المواريث تحت شعار المساواة وينتقد الجهاد تحت شعار نبذ العنف[3].
- الاعتماد على أنصاف الحقائق، فمن أخطر أساليب التضليل هو عدم عرض الباطل الصريح بل مزج الحق بالباطل فتقوم الحملة بأخذ جزئية صحيحة ثم تبني عليها استنتاجات باطلة أو تعرض مشكلة واقعية في حياة المسلمين كتطرف البعض، ثم تجعل الحل هو التخلي عن الثوابت الدينية التي هي براء من هذا السلوك[4].

إن هذه الحملات الإعلامية بكل أدواتها لا تقدم بديلا يقينيا بل كل ما تفعله هو إثارة الشكوك حول اليقين القائم، فهي دعوة صريحة لهدم البناء الراسخ دون تقديم أي مخطط لبناء بديل مما يترك الفرد

(1) المجالي، محمد حسين وآخرون، "الإشاعة عبر الفضاء الإلكتروني في المجتمع الأردني"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 2، 2021م، ص 164.

(2) طزازعة، إسلام، "أسباب التطرف، وسبل الوقاية والعلاج"، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 6، العدد 1، 2021م، ص 8.

(3) بلعيفة، أمين وقيرع، سليم، "منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 9، 2011م، ص 106.

(4) عبد القادر، بسمات محمد عمر، "الشبهات وخطورتها على العقيدة الإسلامية"، مجلة القلزم للدراسات الإسلامية، العدد الأول، مارس 2021م، ص 48.

والمجتمع في حالة من الضياع الفكري والقلق الوجودي.

ثالثا: تطبيق قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" لتعزيز اليقين في مواجهة الإعلام المشكك.

إن تعزيز اليقين الشرعي عبارة عن استراتيجية متكاملة وقاعدة اليقين لا يزول بالشك ترسم ملامح هذه الاستراتيجية على مستويين: التحصين الداخلي والمواجهة الخارجية.

1- التحصين الداخلي:

إن أقوى رد على الشك هو تعميق اليقين فلا يمكن مواجهة حملات التشكيك بقلوب خاوية وعقول فارغة، ويتم ترسيخ اليقين من خلال:

- التعليم الأصيل والممنهج، فيجب أن تكون المناهج التعليمية في كافة مراحلها هي الحاضنة الأولى لغرس اليقين بالثوابت، وهذا يتم بالتلقين والحفظ مع تقديم هذه الثوابت بأدلتها الشرعية والعقلية وبيان حكمتها ومقاصدها وإظهار كمالها وصلاحيتها لكل زمان ومكان[1]، فالطالب الذي يدرس ثوابت دينه دراسة علمية معمقة يتكون لديه يقين معرفي يصعب على الحملات الإعلامية السطحية أن تنال منه.
- بناء القدوة الحسنة، فاليقين يتم غرسه من خلال السلوك والقدوة فوجود العلماء الربانيين والدعاة الصادقين والمربين المخلصين الذين يجسدون ثوابت الإسلام وقيمه في حياتهم، هو أعظم معزز لليقين في نفوس الأجيال، فالقدوة الحية تقدم دليلا واقعيا على صدق المبادئ وتحول اليقين النظري إلى حقيقة مشاهدة[2].
- إعادة الثقة بالمرجعية الشرعية، حيث تعمل الحملات الإعلامية على إسقاط المرجعيات الدينية الموثوقة لصناعة حالة من الفوضى، ولذلك فإن من أهم أسباب تعزيز اليقين هو إعادة ربط الأمة بعلمائها الراسخين ومؤسساتها الشرعية المعتبرة، وتوعية الناس بضرورة الرجوع إليهم في النوازل الفكرية، وعدم أخذ الدين من وسائل الإعلام المشبوهة أو من أنصاف المثقفين، وهذا تطبيق عملي لمبدأ "فاسألوا أهل الذكر" أي اسألوا أهل العلم.[3]

---

(1) الشريفين، عماد عبدالله وآخرون، "تعزيز الأمن الفكري في محتوى المناهج التعليمية: دراسة نظرية"، مجلة البحوث الأمنية، العدد 60، 2015م، ص 141.

(2) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، 1430هـ، ص 11.

(3) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت 573 هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م (2278/4).

2- المواجهة الخارجية من خلال تفنيد الشك باليقين:

بعد التحصين الداخلي تأتي مرحلة المواجهة الفاعلة والتي يجب أن تنطلق أيضا من قاعدة اليقين:

- التفكيك العلمي للشبهات، حيث يجب على أهل العلم والاختصاص أن يتصدوا لهذه الحملات الإعلامية وتفنيد خطابها بأسلوب علمي رصين، وهذا يشمل كشف مغالطاتها المنطقية وبيان تدليسها في نقل النصوص، وفضح منطلقاتها الفلسفية المادية أو العدمية، وإظهار تناقضاتها وهذا الرد العلمي هو تقديم ليقين البرهان في مواجهة شك الشبهة [1].
- صناعة إعلام بديل ورصين، فلا يمكن مواجهة الإعلام إلا بالإعلام فلا بد من صناعة محتوى إعلامي جذاب ومقنع يخاطب لغة العصر، ويستخدم أحدث التقنيات لتقديم اليقينيات الشرعية والثوابت الدينية في صورة تبهر العقول وتطمئن القلوب، فيجب أن ننتقل من إعلام ردود الأفعال إلى إعلام الفعل والمبادرة الذي يبني اليقين ويعززه بشكل إيجابي[2].
- تفعيل الحوار المنهجي، إن تعزيز اليقين لا يكون من خلال رفض الحوار ولكن من خلال الدعوة إلى حوار منهجي منضبط بضوابطه الشرعية، فالحوار القائم على العلم والعدل والإنصاف هو وسيلة لإظهار الحق وإقناع المترددين، وهو بحد ذاته يعكس الثقة واليقين الذي ينطلق منه المسلم أما الحوار الفوضوي الذي يهدف إلى تمييع الثوابت وجعلها قابلة للتفاوض فهو ما يجب الحذر منه[3].
- إن اليقين الشرعي هو أعظم ما تملكه الأمة والحملات الإعلامية المشككة هي أخطر ما يتهدده، وتطبيق قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" يمنحنا خطة واضحة للحفاظ على هذا اليقين وتعزيزه من خلال الثبات على الأصول اليقينية والحذر من الشكوك الطارئة ومواجهة علمية للتضليل الإعلامي وبناء استباقي للحصانة الفكرية في نفوس الأجيال.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تُختَتم البحوث والدراسات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البريات، وعلى آله وصحبه أولي الفضل والهدايات. وبعد هذه الرحلة العلمية مع قاعدة

(1) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، 1430هـ، ص 24.

(2) ا الربيع، أحمد إبراهيم، "شبكات التواصل الاجتماعي وتنمية الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي السعودي"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، 2019م، ص 57.

(3) الصقعبي، مروان بن صالح، "أبعاد تربوية وتعليمية في تعزيز الأمن الفكري"، ص 18.

"اليقين لا يزول بالشك" وما دار حولها من تأصيل وتطبيقات، أمكن للباحث أن يقف على جملة من النتائج، من أبرزها:

1- أن قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" تُعَدّ من القواعد الفقهية الكبرى التي أجمع عليها العلماء، ولها حضور واسع في أبواب الفقه كافة.

2- تقوم هذه القاعدة على أصل منطقي وشرعي، وهو أن الثابت المستقر لا يلغيه الطارئ المتردد، وأن القوة لا تُبطلها الضعف.

3- للقاعدة أدلة متينة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول، مما يرسخ مكانتها ويؤكد صلاحيتها للتطبيق في كل زمان

4- لا تنحصر هذه القاعدة في الجانب العملي من الفقه، بل تمتد إلى المجال الفكري والعقدي، فتكون منهجًا في صيانة اليقين وردّ الشبهات.

5- استحضار القاعدة يحقق الطمأنينة الفكرية، ويخفف من الاضطراب النفسي الذي قد تسببه الوساوس والشبهات.

6- تطبيق هذه القاعدة يمثل إستراتيجية متكاملة لتعزيز الأمن الفكري، حيث تُسهم في مواجهة الإشاعات، وضبط التعامل مع النظريات الوافدة، والرد على الحملات الإعلامية المشككة.

7- تقدم هذه القاعدة أساسًا تربويًا مهمًا في غرس الثوابت لدى الشباب، وتمنحهم القدرة على التمييز بين الحق والباطل، واليقين والشك.

8- يقتضي إعمال هذه القاعدة في الواقع الجمع بين الوقاية الفكرية (بناء اليقين) والعلاج (تفنيد الشبهات)، وهو ما يضمن صيانة المجتمع من الانحراف.

9- تفتح هذه القاعدة آفاقًا للتكامل بين الفقه والفكر والإعلام والتربية، وتؤكد أن الشريعة الإسلامية قادرة على معالجة قضايا العصر.

10- تمثل هذه القاعدة لبنة في مشروع أشمل لإبراز دور القواعد الفقهية في حماية الهوية الإسلامية وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

- **التوصيات**

وانطلاقًا من هذه النتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1- إدراج دراسة القواعد الفقهية، وخاصة قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، في المناهج التعليمية لترسيخ منهجية التفكير الشرعي السليم.

2- تفعيل القاعدة في الخطاب الدعوي والإعلامي، من خلال إنتاج محتوى يعزز الثقة بالثوابت ويُفنّد

الشبهات بأسلوب مقنع.

3- دعم المؤسسات الشرعية والفكرية للقيام بدورها في الرد على الإشاعات والحملات المشككة، بالاعتماد على الأدلة اليقينية.

4- إعداد برامج تدريبية للشباب تعزز مهارات التفكير الناقد وتغرس فيهم ملكة التمييز بين الشك واليقين.

5- الاستفادة من التقنية الحديثة ووسائل الإعلام الرقمي في نشر العلم الموثوق، ومحاصرة الشائعات الفكرية من جذورها.

6- تفعيل التعاون بين المؤسسات التعليمية والإعلامية والدعوية لوضع إستراتيجية متكاملة لتعزيز الأمن الفكري.

وفي الختام، فإن هذا البحث جهد متواضع يروم خدمة الشريعة الغرّاء، وإبراز عمقها وصلاحيتها، ويؤكد أن القواعد الفقهية ليست مجرد صيغ نظرية، بل هي مناهج حياة تحفظ للناس دينهم وعقولهم وأمنهم الفكري، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: 17].

والحمد لله رب العالمين